1-1 المقدمة:

ليس هنالك من شك في أهمية الدور الذي يلعبة الإنفاق العام بأعتبارة أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتهاالمالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترمي إليها خلال فترة معينة .

ولقد ادي تطوردور الدولة وتغير طبيعه هذا الدور بانتقالها من الدولة الحارسة الي الدولة المتدخلة ثم بعد ذلك الي الدولة المنتجة إلي اتساع وظائف الدولة واغراضها ،الامر الذي استتبع معة تزايد الإنفاق العام ، وهذا ماادي بدورة إلي زيادة آثارة الاقتصادية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري أو الإنفاق بهدف اعادة توزيع الدخل .وقد حظيت أداة الإنفاق العام بصفه خاصة بأهتمام خاص من العديد من الاقتصادين بأعتبارها من أوائل الادوات الكنزية وأشهرها التي تم تطبيقها من أجل الخروج من أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي .

1-2 مشكلة البحث :

خضعت العلاقة السببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الي تعدد وجهات النظر في تفسير اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وجاءت وجهات النظر كالاتي :الاولي مطابقه مع قانون فاجنر توجد علاقة سببية احادية الاتجاة من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الي نمو الإنفاق الحكومي ، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ماذهب الية كنز في ان زيادة الإنفاق الحكومي يزيد النمو الاقتصادي ، ووجهة النظر الثالثة النظرية التقليدية تري ان هنالك علاقة ثنائية الاتجاة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الي نمو الإنفاق العام.

1-3 أهمية البحث :

تأتي اهميه الدراسه من الاهميه الكبيرة لانفاق العام والدور الذي يلعبة بأعتبارة أداة مهمة من ادوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.

1-4 أهداف البحث :

١-يهدف البحث الي دراسة طبيعة وأتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الأجمالي في المدي القصير والطويل .

٢-أختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين .

٣-بناء نموزج قياسي بأستخدام سببية جرانجرونموزج تصحيح الخطأ .

1-5 أسئلة البحث :

١. هل هنالك علاقة سببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الأجمالي في الاجل القصير والاجل الطويل ؟

٢. هل هنالك علاقة سببية أحادية الاتجاة تتجة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الي النمو في الإنفاق العام في الاجلين القصير والطويل ؟

1-6 فروض البحث :

١-هنالك علاقة سببية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي الي النمو في الإنفاق العام في الاجل القصير والاجل الطويل.

٢-هنالك علاقة سببية احادية الاتجاه تتجة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الي النمو في الإنفاق العام في الاجل القصير والاجل الطويل .

٣- زيادة الإنفاق العام تزيد من النمو الاقتصادي .

1-7 منهجيه البحث:

اتبع هذا البحث المنهج التحليلي للتحقق من صحة الفرضيات ،بالاضافة للاسلوب الكمي والاستقرائي في بناء النموزج القياسي معتمدا علي جمع البيانات من مصادرها الثانوية .

1-8 حدود البحث :

- الحدود الزمنيه: من ١٩٨٤ الى ٢٠١٣م
- الحدود المكانيه : السودان

1-9 مصادر وادوات جمع البيانات :

اعتمد البحث علي مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والتقارير السنوية للانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي من الجهاز المركزي الاحصاء ووزارة المالية .

1- 10 هيكل البحث :

تحتوي هذه الدارسه علي خمسة فصول تناول الفصل الاول الاطار المنهجي وتم تقسيمه الي مبحثين المبحث الاول الاطار المنهجي للدراسة والمبحث الثاني الدراسات السابقه .

الفصل الثاني العلاقات السببية يتناول في المبحث الاول مفهوم العلاقات السببية والمبحث الثاني مفهوم التكامل المشترك والمبحث الثالث نموزج تصحيح الخطأ

الفصل الثالث الإنفاق العام ويتناول في المبحث الاول مفهوم النفقة العامة والمبحث الثاني أسباب أزدياد النفقات العامة اما المبحث الثالث يتناول الاثار الاقتصادية للنفقات العامة .

اما الفصل الرابع تناول الناتج المحلي الاجمالي ويحتوي علي ثلاثة مباحث ،المبحث الاول مفهوم الناتج المحلي الاجمالي والمبحث الثاني بعض المفاهيم الاساسية وتناول المبحث الثالث طرق تقدير الناتج المحلي الاجمالي .

الفصل الخامس عباره عن الدراسة التطبيقيه لتفسير العلاقة السببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في الفترة مابين ١٩٨٤الي٢٠١٣م .

الفصل السادس يتناول النتائج والتوصيات التي قام الباحث بالتوصل اليها .

1-11الدراسات السابقه :

١-عبد الله ابراهيم نور الدين(٢٠١٣)

قدم عبداللة ابراهيم دراسة بعنوان العلاقة السببيه بين عرض النقدوسعر الصرف فى ليبيا ، جامعة سبها.

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة السببية بين العرض النقدى بمفهومه الواسع وسعر الصرف للدينار الليبى

استخدم البحث الاساليب الحديثه لدراسة العلاقه بين المتغرات الاقتصاديه هو اسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوها نسون ونموزج تصحيح الخطا واختبار جرانجر للعلاقة السببية لتحديداتجاه العلاقه بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسه توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببيه في اتجاهيين بين المتغيرات، .

٢-منذر العواد(٢٠١٢):

قدم منذر العودا دراسة بعنوان استخدام نمازج var في التنبؤ ودراسة العلاقه السببيه بين اجمالى الناتج المحلى الاجمالى واجمالى التكوين الراسمالى فى سوريه، ، جامعة دمشق .

هدفت الدراسة الي استنتاج نموزج قياسى مبنى على var لتنبؤ باجمالى الناتج المحلى فى سوريه واجمالى التكوين الراسمالى الثابت ودراسة علاقة التاثير فيما بينها

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وتوصل البحث الى نموزج رشق لتنبؤ باجمالى الناتج المحلى فكذلك حجم الاستثمارات في سوريه

ووصلت الدراسة الي التوجيه باستخدام النموزج الزي تم التوصل اليه في التنبؤ بحجم الناتج المحلى الاجمالى واعتماد التنبؤات التى اعطاها بوضع خطط التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه المستقبليه [٢][١]

٣-فاروق رفيق التهتمونى(٢٠١٢)

قدم فاروق رفيق دراسة بعنوان العلاقه السببيه والتكامل المشترك بين موشرات بورصه عمان للاوراق الماليه ٠ ،الجامعة الاردنيه الهاشميه.

هدفت الدراسة الى اختيار فرضيه عدم السكون والعلاقه السببيه والتكامل المشترك بين عوائد مؤشرات بورصة عمان ٢٠٠٠-٢٠٠٩ م .

توصلت الدراسة الان هناك علاقه سببيه مختلفه فى اتجاه واحد فى اتجاهيين بين مؤشرات البورصه مما يدعم امكانية التنبؤ بكل مؤشر باستخدام الاخر والعكس ويدل هزا للتنبيه على وجود مخاطر الاستثمار فى المحافظ الماليه فى بورصة عمان ٣٠

٤-على سيف المزروعى(٢٠١٢)

قدم علي سيف دراسة بعنوان اثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى دول الامارات (١٩٩٥ -٢٠٠٩م) ،جامعة دمشق.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تاثير الإنفاق العام بالابحاث الجاريه خلال السنوات (١٩٩٥-٢٠٠٩) م وكزلك معرفة نسبة اسهام النفاق العام فى التغيرات التى تحصل فى الناتج المحلى .

([١])عبد الله ابراهيم نور الدين، العلاقة السببيه بين عرض النقدوسعر الصرف فى ليبيا ،(٢٠١٢)

(٢) منذر العواد، استخدام نمازج var في التنبؤ ودراسة العلاقه السببيه بين اجمالى الناتج المحلى الاجمالى واجمالى التكوين الراسمالى فى سوريه(٢٠١٢)

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلى الاجمالى ومكوناته ثم المنهج التحليلى الكمى القائم على استخدام الاساليب القياسيه فى بناءنموزج قياسى يفسر تاثير الإنفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى وفى كل مكون من مكوناته

توصلت الدراسة الى ان هنالك اثر قويا من قبل الإنفاق العام على المحلى الاجمالى كما اظهرت النتائج تقدير النمازج القياسيه ان هناك اثر معنويا من قبل الإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلى الاجمالى الرئيسى والثانوى

اوصت الدراسه بضرورة التعمق فى الدراسات والبحوث باستخدام الساليب الاحصائيه والكميه التى لها دور فعال فى تحليل المتغيرات والمؤشرات الاقتصاديه تحليل علميا سليما وثم يمكن التنبؤ بتطورات هزى المتغيرات والمؤشرات مستقبلا مما يعين متخزى القرار على وضع خططهم الستقبليه [٤].

٥- ماجدة محمد الحسين الصديق (٢٠١٢):

قدمت ماجدة محمد الحسن دراسة بعنوان:دراسة قياسية لاثر العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الاقتصادي في السودان من(١٩٦٠- ٢٠٠٥) .،جامعة الخرطوم[٥].

تهدف الدراسة لمعرفه العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الاقتصادي للفترة من (١٩٦٠-٢٠٠٥م).

وتتمثل مشكلة الدراسة في تدهور قطاع الصادرات غير البترولية الذي يشمل القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني والقطاع التعديني والصناعي ،المنهجية عبارة عن

---

(٤) على سيف المزروعى، اثر الانفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى دول الامارات (١٩٩٥ -٢٠٠٩م) ،جامعة دمشق،(٢٠١٢)

(٥) ماجدة محمد الحسين الصديق، دراسة قياسية لاثر العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الاقتصادي في السودان من(١٩٦٠- ٢٠٠٥) .،جامعة الخرطوم(٢٠١٢).

إطار وصفي وتحليلي وتاريخي يركز علي أداء قطاع الصادرات غير البترولية وأنعكاسة علي المؤشرات الاقتصادية .

توصلت الدراسة الي أن هنالك علاقة طردية بين المتغيرين كلما زادت الصادرات غير البترولية زاد حجم النمو الاقتصادي ٥.

أهم التوصيات ضرورة تطوير القطاعات الانتاجية وأقامة صناعات لسد حاجة السوق المحلي في السودان.

٦-د.طارق محمد الرشيد(٢٠١١)

قدم د.طارق محمد الرشيد دراسة بعنوان العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر صرف الجنية السوداني .

في الفترة مابين (1980-2008م) مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد١٢،.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة هل التغيرات في الكتلة النقدية تساعد في تفسير التغيرات في سعر الصرف أم التغيرات في سعر الصرف هي التي تساعد في تفسير التغيرات في الكتلة النقدية .

وتأتي أهمية الدراسة من الاهمية العلمية في استخدام نموزج قياسي لدراسة العلاقة السببية بين سعر صرف الجنية السوداني والكتلة النقدية وتم استخدام حزمة برمجية حديثة في التحليل القياسي وهو التكامل المشترك٦ .

توصلت الدراسة الي معرفة العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف التوازني للجنية السوداني من خلال استخدام منهجية قرانجر ونموزج تصحيح الخطأ.

٧-كريم سالم حسين الغالى (٢٠١٠)

قدم كريم سالم دراسة بعنوان الإنفاق الحكومى واختبار قانون فاجنر في العراق للمده١٩٧٥-٢٠١٠م جامعة القادسيه .

---

[٦] د.طارق محمد الرشيد، بعنوان العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر صرف الجنية السوداني ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد١٢، (٢٠١١).

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقه بين الإنفاق الحكومى والنتاج المحلى الاجمالى في العراق للمدة١٩٧٥-٢٠١٠ في الاجلين الطويل والقصير

اتبعت الدراسه منهج الاسلوب الوصفي والكمي والاستقرائ من خلال بناء نموزج قياسى .

توصلت الدراسة الى ان الإنفاق الحكومى والناتج المحلى الاجمالى تتصفان بخاصية الجزور الوحدنه وانها على علاقة تكاملية مشتركة[٧].

٨-أمال عبد الفتاح عبد الفراج(٢٠٠٩)

قدمت أمال عبدالفتاح دراسة بعنوان العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية ١٩٩٢-٢٠٠٢م، جامعة الخرطوم.

تكمن أهمية الدراسة في اهمية كل من النمو في معدل الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية التي تعتبر هدفآ رئيسيآ في اي قطر ،لاسيما أن الدراسة ركزت علي التعليم والصحة وخدمات المياة كمؤشرات لقياس التنمية الاجتماعية

تنصب مشكلة الدراسة في إبراز العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية وقياسها كمؤشر لعدالة التوزيع للذيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بين شرائح المجتمع السوداني المختلفة .

تتبع الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي للبيانات والاحصاءات موضع الدراسة واجراء المقارنات اللازمة بينهما وتفسيرها ومناقشة النتائج .

أهم النتائج في اطار الفرضية ان هنالك علاقة طردية بين الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية توصلت الدراسة ان الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة بلغت المتوسط ٨% مما ادي الي توسع كمي في قطاعات التنمية الاجتماعية الصحة ،التعليم ،وخدمات المياة .[٨]

وصت الدراسة مراجعه السياسات الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلية وخاصة الناتج المحلي الاجمالي مع الاخذ في الاعتبار الاثار السالبة للاختلال وعدم التوازن بينهما واثرة علي التنمية الاجتماعية[٨].

٩-الهادى محمد احمد ادم (٢٠٠٩)

قدم الهادي محمد دراسة بعنوان اختلاف التباين ودراسة تطبيقيه على نموذج الناتج المحلى الإجمالي في السودان الفتره١٩٧٥-٢٠٠٦م جامعة السودان.

هدفت الدراسة لتقصى علمى لمشكلة اختلاف التبابن وطرق الكشف عنه والنتائج المترتبه على وجوده بالاضافه الى تقدير دوال نموزج الناتج ومعرفة مكوناته والعلاقه بينها[٩].

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائ والاستنباطى وتوصل الى عدد من النتائج اهمها تحقق فرضية ان النموزج يعانى من مشكلة اختلاف وان طريقة المربعات الصغرى مكنت الباحث من تقدير النموزج بالاضافة الى اجراء دراسه قياسيه على نموزج الناتج المحلى الاجمالى تشمل كاة مشاكل القاس والعلاقه بينهما وطرق معالجتها .

١٠- أقبال أحمد علي محمد(٢٠٠٨)

قدمت أقبال أحمد دراسة بعنوان :العلاقة السببية بين النفقات الحكومية وأتجاهات الايرادات الضريبية بالتطبيق علي السودان (١٩٧٠-٢٠٠٤م) ، ،جامعة الخرطوم.

تهدف الدراسة الي تحديد طبيعه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والايرادات الضربية بأستخدام نموزج قرانجر السببي ومن ثم تقديم دليل علمي وشاهد علي أتجاه ونمط العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والايرادات الضريبية للفترة(١٩٧٠-٢٠٠٤م) .

توصلت الدراسة الي وجود علاقة ذات اتجاه واحد تجري من النفقات الحكومية الضربية وبنآ علي هذه يوصي البحث بتبني سياسات تؤدي الي ضبط وترشيد

الإنفاق الحكومي بغض النظر عن زيادة وتوسيع الشريحة الضريبة كما توصي بضبط مصادر المعلومات لتسهيل عملية البحث العلمي.[١٠]

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

يعتقد الباحث ان اهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراتسات السابقة اعلاه يتمثل في نقطتين اساسيتين :

اولا: ان المدة التي تستند اليها الدراسة الحالية مدة طويلة نسبيآ(٢٩سنة)وهي تتضمن حدوث الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي اثرت في اقتصاديات العالم جميعآ بدرجات متفاوتة كذلك أنفصال الجنوب عن شمال السودان ٢٠١١ مما اثر بصورة مباشرة علي الناتج المحلي الاجمالي بالتالي الإنفاق العام.

ثانيا : أستخدام الاساليب الاحصائية الحديثة مما يعطي البحث موثوقة علمية .

(٩) الهادى محمد احمد ادم، اختلاف التباين ودراسة تطبيقه على نموزج الناتج الحلى الاجمالى فى السودان الفتره١٩٧٥-٢٠٠٦م جامعة السودان(٢٠٠٩)

(١٠) أقبال أحمد علي محمد، العلاقة السببية بين النفقات الحكومية وأتجاهات الايرادات الضريبية بالتطبيق علي السودان (١٩٧٠-٢٠٠٤م) ، ،جامعة الخرطوم(٢٠٠٨)

المبحث الاول

العلاقات السببية

2-1مفهوم السببية :

أدخل GRANGER مفهوم العلاقات السببية في الاقتصاد القياسي 1969م، وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية .

وأوضح جرانحر انه إذا كانت السلسلتان متكاملتان فلابد من وجود سببية علي الاقل في اتجاه واحد.

نقول ان المتغير العشوائي X أنة يسبب المتغير العشوائي Y إذا كانت هنالك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبوء بY وهذة المعلومات غير موجوده في ماضي Y.

لدينا مسلمتان هما :

١-السببيه لاتطبق الاعلى متغيرات عشوائيه .

٢-الماضى والحاضر يمكن ان يسبب المستقبل والعكس غير ممكن .

يعتمد ERAGER على تباين خطا التنبؤ V[E] للدراسه السببيه فهويدرى انه كلما كان هذا التباين ضعيف كان المتغير مفسرا تفسيرا جيدا.

2-1-1انواع السببيه :

١-السببيه وحيدة الاتجاه:

نقول ان X تسبب Y اذا تحقق المتراجعة التاليه :

$V[e(yt/yt_{-1}\ xt_{-1})]<v[e(yt/yt_{-1})]$[1]

(١) منذر العواد –عثمان نقار، أستخدام نمازج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وأجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ،مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد الثاني ،٢٠١٢،ص344.

وهذا يعني أن ماضيx يحسن من تنبؤ في اللحظة t وهو افضل من الاعتماد فقط علي ماضي y .[1]

٢- السببية بالاتجاهين :

وهي تعني أن xتسبب y وyتسبب x ، وتكون لدينا المتراجحات الاتية محققة :

$V[e(yt/yt-1)]<v[e(yt / yt-1)]$، $xt-1)]$

$V[e(xt / xt-1)]<v[e(xt / xt-1)]$

وهذا يعني أن ماضي x يحسن تنبؤy وأن ماضيy بحسن تنبؤ x .

٣- السببية الآنية :

وهي تعني أن القيمة الحالية لx تسبب القيمة الحاليةل y وتكون المتراجحة الاتيه محققة:

$V[e(yt/yt-1$، $V[e(yt /yt-1$

$xt-1)]$، $Xt)]<v[e(yt/yt-1$

٤- السببية المتباطئة (الآجلة) :

القيم الماضية ل تسبب القيم الحاضرة ل ومن ثم تكون المتراجحة الاتية محققة :

$V[e(yt/yt-1)]<V[e(yt/yt-1$، $xt-m)]$

2-1-2خطوات أختبار السببية (Granger) :

١-نقوم بتقدير المعادلة التالية بأستخدام طريقة المربعات الصغري :

$$Y_t=q_1(B).Y_t+q_2(B).X_T+E_T$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرفات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها بالرمز SCR1.

٢-نقوم بتقدير المعادلة الاتية :

(١) LARDICS .et mignon v. ,(2002)(٢)"econommetrie des series temporelles macroeconomiq et financiers" Ed .Economica-paris.pp.99-101

$Yt=q1(B).y_{t+}e_t$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمزلها :SCR2

٣-نحسب إحصائية الاختبارFC من العلاقة :([1])

Fc= SCR2-SCR1/P

SCR1/(M-N)

q)،m=max(p،N=p+q+2

T: عدد المشاهدات .

P:عدد التباطؤات للمتغيرات الداخلية .

Q:عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية .

٤-نضع فرضية العدم H0التي تقول إن Xt لاتسببYt ثم نقارن Fcالمحسوبة مع الجدولية Fa ونقبل فرضية العدم إذا كان Fc<Fa(m-n).

[1] مرجع سبق زكره .

المبحث الثاني

التكامل المشترك

2-2مفهوم التكامل المشترك:

يرتكز أختبار التكامل المشترك علي تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة،إذ يشير كل من العالمين Engle and Granger إلي امكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة .وأذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر ،تعتبر السلاسل الزمنية الغير مستقرة في هذة الحالة متكاملة من نفس الرتبة .

ويشترط لتطبيق اختبار التكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة .

2-2-1 طرق التكامل المشترك :

١-طريقة انجل -جرانجر :

تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين ، الاولي تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغري العادية والحصول علي البواقي من هذا التقدير،ثانيا أختبار مدي سكون البواقي المتحصل علية من الخطوة الاولي ، فأذا كانت البواقي ساكنة عند المستوي دل ذلك علي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الاولي هي علاقة صحيحة وغير مضللة . أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوي فأنة لاتوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة السابقة مضللة ولايمكن الركون اليها .

٢-طريقة جوهانسون :

طور جوهانسون تقنية يمكن من خلالها تقديم تقديرات الارجحية العظمي لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة التي أن توجدبين مجموعة من المتغيرات .

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقتراحا إجراء أختبارين . الأول أختبار (trace) لأختبار فرضية أن هنالك علي الأكثرمن متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ، والثاني هو أختبار القيمة الذاتية القصوي .[1]

(1) بشير عبدالله بلق ،العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي ، المجلة الجامعة – العدد ٥ ،المجلد الثاني ،٢٠١٣م

المبحث الثالث

نموذج تصحيح الخطأ

3-2مفهوم نموذج تصحيح الخطأ:

فى البداية يجب التأكيد على مسالة هامة (تتعلق بالأمانة العلمية) وهى ان طريقة اختبار التكامل باستخدام طريقة OLS بمعادلة واحدة هى أول واهم الإسهامات العلمية للعالم السويدي كليف جرانجر Clive Granger . اما الإسهام الثانى فكانطريقة المرحلتين لتقدير نماذج متجه الانحدار الذاتى ذات التكامل المتساوى the two stage estimation method for vector autoregressive (VAR) models with cointegration.، والإسهام الثالث هو صياغة نموذج السببية والإسهام الرابع وضع اسس نظرية لتصحيح الخطأ "error correction" فى إطار نماذج VAR. ([1])

أما إسهامات جوهانسن Johansen (١٩٨٨ ، ١٩٩١) بدءاً من اختبار التكامل والى نموذج تصحيح الخطأ فيمكن اعتبارها الجيل الثانى لهذه الاختبارات السابقة لجرانجر والتى يستحق Johansen عنها تنويها خاصا. فلقد كان جوهانسن اول من اشتق مقدر الاحتمال الأعظم the maximum likelihood للمقدر β (متجهات التكامل المتساوى) مستخدما انحدار الرتبة الناقصة reduced rank regression التى اعتبرها Granger شرطا للحصول على مقدرات متسقة. ولذلك لا يمكن تحليل أو شرح ما قدمه Johansen دون الرجوع إلى الاسس والنظريات التى وضعها Grangerمع الأخذ في الاعتبار أن هناك فرق بين مسألتين: كفاءة المعلمات المقدرة من علاقات التكامل المتساوى واختبار التكامل المتساوى.

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق الأول والفرق الثاني، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً

[1] فاضل أحمد علي ، ممدوح الدسوقي وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد القياسي التحليلي ، جامعة قاريونس ، ليبيا ، ١٩٩٦م ، ص

متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين نموذج سعر الصرف ومحدداته.وحسب (Engle and Granger 1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظي بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف .([1])

يسمي بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين المتغير التابع ومحدداته، وأساس ظهوره لعكس قيمة المتغير التابع الفعلية في المدى القصير أنها لا تتساوي مع قيمتها التوازنية في المدي الطويل، لذلك فإن في المدي القصير يكون هنالك تصحيح جزئي من هذا الاختلال. ويضاف نموذج تصحيح الخطأ كمتغير مبطأ لفترة واحدة قي نموذج علاقة المدي القصير بجانب فروق المتغيرات الأخري الساكنة في النموذج.

2-3-1اختبارات نموذج تصحيح الخطأ:

ان كلمة متكاملة integrated تطلق على السلسلة الواحدة إذا كانت غير ساكنة فنقول ان السلسلة X متكاملة من الرتبة الأولى أو متكاملة من الرتبة الثانية، أما كلمة تكامل متساوى cointegrated فتطلق على أكثر من سلسلة غير ساكنة، فنقول ان السلاسل غير الساكنة Y،X ، متساوية التكامل إذا تضمنت العلاقة بين هذه السلاسل على مكون خطى ساكنThe stationarylinearcombination واحد على الأقل. وهذا المكون الخطى الساكن يسمى معادلة التكامل

[1] مرجع سبق ذكره

thecointegratingequation (ويرمز لها بالرمز r) ويتم تفسير هذا المكون أيضا على انه علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيراتX ،Y ،.ولتوضيح ذلك :

إذا كان لدينا ،مثلا، علاقة بين المتغيراتX ،Y ، وكانت نتائج اختبار ديكى فوللر تقرر بوجود جذر الوحدة فى السلاسل الأصلية كفرادى وانها متكاملة من نفس الرتبة، فى هذه الحالة يلزم إجراء اختبار التكامل المتساوى لكى نتحقق من فرض آخر وهو: هل البواقى الناتجة عن تقدير انحدار السلسلة الأولى على الثانية(أو الثانية على الأولى) ساكنة؟ وإذا تحقق هذا الشرط فان ذلك يعنى وجود المكون الخطى الساكن يسمى معادلة التكامل ويعنى ذلك ايضا ان هناك علاقة توازنية بين المتغيرات الأصلية فى الأجل الطويل. وهنا نقول بوجود تكامل مشترك المتغيراتX ، Z،Y على الرغم من أنها فى الأصل غير ساكنة. وإذا تحقق هذا الشرط يمكن استخدام السلاسل الأصلية فى التقدير طالما أنها متساوى التكامل.([1])

١ –نموذج تصحيح الخطأ طبقا لانجل– جرانجر:

طبقا لانجل– جرانجر هناك طريقتين لتصحيح الخطأ:

- باستخدام معادلة واحدة بإدخال حد الخطأ المبطأ الذى تم الحصول عليه من المعادلة السابقة Z فى معادلة واحدة جديدة تقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية.
- باستخدام نموذج VAR:

ولكن لا يتم التوصية بهذا التقدير لان تتطلب تقدير معلمات فى خطوة اولى ثم إدخال هذه المعلمات فى تقدير تالى وهكذا، مما يؤدى إلى مشاكل تتعلق المرجعية الإحصائية للمعلمات المقدرة. ٨

٢ – طريقة جوهانسنJohansen) ،(1991 :

[1] محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، نهضة الشرف للنشر، القاهرة، ١٩٨٣م ص٧٨.

يعانى اختبار التكامل المتساوى لانجل–جرانجر من العيوب التالية:

١– يفترض وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة، وهذا غالبا ما لا يكون صحيحا فى نظام مكون من عدد كبير من المعادلات.

٢– يفترض ان احد المتغيرات فقط يعتبر متغير تابع وباقى المتغيرات تعتبر متغيرات

٣–تتطلب طريقة جرانجر أن تكون العلاقة بين متغيرين فقط وان تكون السلسلتين لفترة زمنية طويلة.

ولذلك عندما تكون العلاقة المطلوب تقديرها مكونة من أكثر من متغيرين يفضل إجراء أختبار التكامل المشترك بأستخدام طريقة جوهانسون .([1])

١ مرجع سبق زكره

المبحث الأول

ماهية النفقة العامة

3-1تعريف النفقة العامة :

تعرف النفقة العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية).

أو أنها تلك المبالغ النقدية التي يقوم بأنفاقها الاشخاص العموميون بقصد تحقيق منفعه عامة .

3-1-2اركان النفقة العامة :

١-مبلغ نقدي

٢-يقوم بأنفاقة شخص عام

٣-الغرض منه تحقيق نفع عام

3-1-3شكل النفقة العامة :

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ مالي أو نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام بأستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجة من منتجات سلع وخدمات من اجل تسير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الاموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والاعانات الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وغيرها ١٠

ومما لاشك فية أن استخدام الدولة للنقود امر طبيعي يتماشي مع الوضع القائم في ظل إقتصاد نقدي تقوم علية جميع المبادلات والمعاملات ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للانفاق شأنها شأن بقية الافراد.

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية – كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الافراد أو الاستيلاء جبرا علي ماتحتاجة من اموال ومنتجات دون تعويض أصحابها تعويضآعادلا أوارغام الافراد علي العمل من غير أجر إلا ان هذا الوضع قد زال بعد إنتهاء مرحلة إقتصاد المقايضة أوكما يسمي بالتبادل العيني .

3-1-4هدف النفقة العامة :

يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو اشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعه العامة .[1]

وبالتالي لايمكننا إعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة ثم صرفه لاشباع حاجة خاصة أوتحقيق منفعة خاصة تعود علي الافراد .

والسبب في ذلك يرجع لضرورة سيادة مبدا المساواة والعدل داخل المجتمع .أذ أن جميع الافراد يتساون في تحمل الاعباء العامة كالضرائب ومن ثم يجب ان يكونو علي قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة

إذا ان تحمل الاعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة .

ومنة لايعقل ان نجعل النفقة لغرض منفعة اومصلحة خاصة بفئة معينة حتي لايتم الدوس علي مبدا العدالة والمساواة في تحمل الاعباء العامة .

أن عملية تحديد الحاجة العامة ترتكز اساسا علي معيار سياسي أكثر من أنه اقتصادي أو أجتماعي إذ ان السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولي عادة تقرير ماأذا كانت حاجة عامة أولا وهي تستند في ذلك إلي قواعد ومحددات معينة.

المبحث الثاني

أسباب ازدياد النفقات العامة :

(١),13/4/2013 ,15:14 www.startimes.com

أن الزيادة الحقيقة في النفقات العامة في شتي الدول في السنوات الماضية تشير الي الزيادة المطردة والتي ترجع إلي اسباب متعددة تختلف باختلاف مستوي التطور الذي تحققة كل دولة هذه الاسباب متعددة وهي :

٣-٢-١ الأسباب الاقتصادية Economic reasons:

ترجع الاسباب الاقتصادية لظاهرة التزايد في النفقات العامة الي النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأعلي النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد ومن الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في اي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب علي ذلك زيادة في الطلب علي السلع والخدمات العامة أويطالبون بمستوي جيد منها ، لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم ، مثل مستوي جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق .

وزياد الدخل الوطني تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ماتقتطعه منه في صورة تكاليف أواعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها حتي ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها ،وعادة ماتحفز هذه الموارد المتاحة الدولة علي زيادة انفاقها علي مختلف الوجوه .

كما يؤدي التوسع في اقامة المشروعات العامة الاقتصادية الي زيادة النفقات العامة وتسعي الدولة من خلال قيامها بهذة المشروعات الي:

أ- الحصول علي موارد لخزانة الدولة

ب- التعجيل بالتنمية الاقتصادية

ج- محاربة الاحتكار [١]

٣-٢-٢ الاسباب الاجتماعية Social reasons:

[١] أحمد عبد السميع علام ،مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ،الطبعة الاولي، ٢٠١٢،ص٥٤

لقد أدي ميل السكان الي التركز في المدن والمراكز الصناعية الكبري إلي زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء .[١]

ويرجع ذلك إلي أن متطلبات الحاجات العامة في المدن أكبر وأعقد من متطلبات الحاجات العامة لسكان الريف ، والدليل علي ذلك أن متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة أكبر منه في الريف ، بالاضافة إلي زيادة النفقات العامة في المجالات التقليدية للحكومة تتركز معظمها في المدن الكبري ،مثل المحافظة الأمن وتحقيق العدالة، وذلك نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية التي كانت تحكم الريف ،كما ان زيادة عدد السكان يؤدي إلي تغير الهيكل السكاني في المجتمع فتزداد نسبة الشيوخ والاطفال الامر الذي يؤدي الي زيادة النفقات العامة في أوجة معينة مثل المستشفيات ، والتعليم ، ودور رعاية الامومة والاطفال وأنشاء ملاجئ ودور نقاهة الشيوخ ، الي غير ذلك من هذه المتطلبات الاجتماعية التي تزيد من حجم النفقات العامة .

٣-٢-٣ الأسباب السياسية political reasons:

١. الأسباب السياسية الداخلية:

كان لانتشار المبادئ والنظم الديمقراطية في كثير من الدول النامية الاتجاه نحو الاهتمام بالطبقات ذات الدخل المحدود والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية التي تخفف عنهم عبء إنخفاض دخولهم كإعفائهم من الضرائب ، ودعم السلع الضرورية التي يحتاجها افراد هذه الطبقات .

ادت التعديلات الدستورية الحديثة وتقريرها مبدأ مسؤولية السلطة التنفيذية أمام القضاء إلي زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة أي مسئولية تتعرض لها الدولة من تعويضات أو المساءلة امام المجلس النيابي، لذلك اتجهت معظم الحكومات الي

[٢]أحمد عبد السميع علام ،مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ،الطبعة الاولي، ٢٠١٢،ص٥٥

توفير الحد الادني من الخدمات العامة مثل :التعليم ، الصحة بالاضافة الي رعاية الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق استثناءات لهم تعوضهم ماديا وسيكولوجيا

٢. الاسباب السياسية الخارجية :

كان للاثر المترتب علي اتساع نطاق العلاقات الدولية :زيادة الاثر السياسي للنفقات العامة في صورة التمثيل العصر لدبوماسي الناتج عن عدد الدول المستقلة وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وأهميتها في العصر الحديث ، الي جانب ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات اقليمية متعددة تتجة غالبية الدول المستقلة حديثآ أو الدول التي حققت تطورآ في علاقتها الخارجية إلي الانضمام في عضويتها الامر الذي يؤدي الي زيادة الإنفاق العام .

أما بالنسبة للاسباب السياسية لزيادة النفقات العامة للدول المتقدمة فترجع الي توسيع هذه الدول في تقديم الاعانات والمساعدات والقروض للدول النامية من أجل تدعيم العلاقات الدولية ،كأداة من ادوات السياسة الخارجية ، الامر الذي يؤدي الي الزيادة في حجم الإنفاق العام لمثل هذه الدول .

٣-٢-٤ الأسباب الإدارية :

مما لاشك فية أن سوء التنظيم الاداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ، والاسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والاسراف في ملحقات الوظائف العامة المعدات المكتبية والكمبيوترات والالات الحاسبة الالكترونية والاثاثات والسيارات ،يؤدي الي زيادة الإنفاق الحكومي ، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقة لانها تؤدي الي زيادة عبء التكاليف العامة ،لانها تمثل زيادة غير منتجة انتاجا غير مباشر لانه لايترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقة للنفع العام وهي في حقيقتها اقرب ماتكون إلي النفقات التحويلية منه إلي النفقات الفعلية (الحقيقية).

٣-٢-٥ الأسباب المالية :

أن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدي بالدولة إلي كثرة الالتجاء إلي عقد قروض عامة للحصول علي موارد للخزانة العامة مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة علي الشؤون الحربية وفضلا عما يترتب علي خدمة الدين من دفع لأقساطة وفوائده ،من الزيادة في النفقاتى العامة.

وفي حالة وجود فائض في الايرادات أومال ،احتياطي غير مخصص لهدف معين فإن ذلك يؤدي إلي إغراء الحكومة بأنفاقة في أوجه غير ضرورية .[١]

المبحث الثالث

الاثار الاقتصادية لنفقات العامة

(١)عبد المنعم فوزي ،المالية العامة والسياسة المالية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ،١٩٦٥، ص٦٦

لعل من اهم الآثار المباشرة للانفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الانتاج والاستهلاك بوصفها النشاطين الرئيسيين في الاقتصاد القومي ،ويمكن توضيح تلك الاثار فيمايلي :

3-3-1 اثر الإنفاق العام في الانتاج القومي :

يتوقف الانتاج القومي لاية دولة علي نوعين من العوامل هما :

١-المقدرة الانتاجية القومية :أومايطلق عليها العوامل المادية للانتاج وهذه تشمل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها ،ورأس المال العيني ،والفن الانتاجي المستخدم في العملية الانتاجية .

٢-الطلب الفعلي: أو الطلب علي السلع الاستهلاكية والطلب علي السلع الاستثمارية (الناتج القومي الجاري).

٣-ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلي إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وأنفاق عام استهلاكي (جاري) . ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلي حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الانتاج المشاركة في حدوث هذا ، فضلا عن زيادة المقدرة الانتاجية للدولة . كما ان الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي ايضآ الي زيادة المقدرة الانتاجية فضلا عن اسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري . كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطي للمشروعات الخاصة والعامة إلي زيادة معدل ارباح تلك المشروعات مما يؤثر في زيادة مقدرتها الانتاجية . كما أن الإنفاق العام التقليدي علي خدمات الدفاع والامن والعدالة يؤدي الي تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية ([1]).

[1] السيد عبد المولى علام ، مكتبة الوفاء الالكترونية ، ط١ ، ٢٠١٢م ، ص ٥٧ .

ومن ناحية اخري يشكل الإنفاق العام جزءآ مهمآ من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب علي السلع الاستهلاكية والاستثمارية)،وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوي النشاط الاقتصادي أقل من مستوي التشغيل الكامل لعوامل الانتاج (الارض والعمل ورأس المال)، وان يتمتع الجهاز الانتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بإنتقال عناصر الانتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة .

ويلاحظ ان الإنفاق العام الاجتماعي بنوعية سواء التحويلات الاجتماعية العينية (تلك المبالغ التي تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية ،كالاغراض الصحية والثقافية والتعليمية والاسكان) او التحويلات الاجتماعية النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة)يؤدي إلي زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يخصص الإنفاق العام للحصول عليها، كما ان التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع الاستهلاكية الضرورية ،ومن ثم فأنها تؤدي إلي زيادة انتاج هذه السلعه كما ان الاعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات العامة والخاصة أولبعض السلع والخدمات مثل دعم بعض السلع الأساسية كالخبز ،تؤدي الي محاربة التضخم من خلال خفض الاسعار والي زيادة الناتج القومي من خلال التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام وذلك يسد مايكون في ميزانيتها من عجز ميزانيتها وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات ،وتشجيع الاستثمار والتنمية ، وخصوصا بالنسبة الي بعض الصناعات الضرورية للتنمية

3-3-2أثر الإنفاق العام في الاستهلاك القومي :

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ماقد يحث من زيادة اولية في الطلب علي السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق .ويمكن ملاحظة هذا النوع من الاثار المباشرة للانفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة علي الافراد في صورة مرتبات أو اجور يخصص نسبة كبيرة منها لاشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات .([1])

[1] مرجع سبق ذكره

المبحث الأول

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

4-1تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو احد الطرق لقياس حجم الاقتصاد،و أوخارج هذه هو يحسب قيمه السلع والخدمات المنتجه من الموارد محلياً في منطقه ما خلال فتره زمنيه معينه ، وهو بذلك يختلف عن الناتج القومي الاجمالي والذي يحسب قيمه السلع والخدمات المنتجه من قبل سكان منطقه ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محلياً او خارج هذه المنطقة.

حلقة تدفق الاقتصاد :

يقوم كل اقتصاد بأنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات بأستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ،حيث تتطلب عملية الانتاج مزج العناصر الانتاجية المتوفرة وإستخدام المستوي التقني المتاح للحصول علي أكبر كميه ممكنه من السلع والخدمات .

وتحصل عناصر الانتاج علي مقابل مادي نظير مساهمتها في العملية الانتاجية فعنصر العمل يحصل علي أجر ،فيما يحصل عنصر الأرض(مالك الارض) علي ربح ويحصل عنصر رأس المال علي عائد بينما يحصل المنظم علي جزء من الأرباح ، إذا يحصل العنصر الانتاجي علي دخل نظير مساهمته في العملية الانتاجية .

لنفرض مثلا :

أنه تم إنتاج سلعه معينه ،وأن سعر هذه السلعة يساوي ١٠٠ دينار ، هذا يعني أن قيمة الناتج يساوي أيضا ١٠٠دينار أو :([1])

الناتج الكلي أو الاجمالي = (سعر الوحدة)*(الكميه المنتجه من السلعة)[2]

ويكون الدخل الذي يحصل علية المنتج من بيع هذه السلة مساوياً ١٠٠دينار أو:

[1] احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقصاد الكلي بين الظرية والتطبيق، دار وائل للنشر ١٩٩٧ ص١٢

الدخل الكلي الإجمالي =(سعر الوحدة)*(الكميه المباعة من السلعة)

أما عند ارتفاع حجم الناتج من وحده واحده إلي ٥٠ وحده مثلا فأن ذلك سيؤدي الي ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد إلي ٥٠٠٠دينار وكذلك إرتفارع حجم الدخل الكلي إلي نفس المستوي ، أن ارتفاع حجمن الناتج الكلي في الاقتصاد يعني ذيادة مقام الاقتصاد المحلي بأنتاجه من السلع والخدمات ، ويقابللخدم هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية ،وان هذه السلع ستؤدي أيضا الي خلق فرص عمل جديدة والي المزيد من استهلاك السلع والخدمات والي ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد ،والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا.

أما عند انخفاض جحم الناتج الكلي في الاقتصاد فإن هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوي الدخل الذي تحصل عليه عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية، أن هذا الانخفاض سيؤدي الي تقليص فرص العمل المتوفرة أو ما يسمي بمشكلة(البطالة) والي انخفاض معدلات استهلاك الافراد في السلع والخدمات المتعددة والي تراجع مستوي الاستثمار.([1])

4-1-1قطاعات الاقتصاد:

١-**القطاع العائلي**(HOUSEHOLDS SECTOR):

وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات في القطاعات الاخري وفي نفس الوقت ،فأن القطاع العائلي هو الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة .

يحصل القطاع العائلي علي الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل،الارض،رأس المال،التنظيم)في العملية

[1] مرجع سبق ذكره

الإنتاجية ويسمي الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي(expenditureconsumption).

٢ –قطاع الأعمال أو الإنتاج (business sector) :

ويتألف هذا القطاع من المنتجون الذين يقومون بعملية انتاج السلع والخدمات المختلفه وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحضصول عليها من القطاع العائلي ،ونظير استخدام هذه العناصر يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب إلي القطاع العائلي ويسمي الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري(investment expenditure).

٣ – القطاع الحكومي (government sector) :

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لايوفرها قطاع الاعمال ويسمي الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي ويحصل القطاع الحكومي علي الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب .

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع يعض السلع والخدمات التي تم انتاجها محلياً إلي دول أخري علي هيئة صادرات(exports) ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات في دول أخري في صورة واردات (imports)ويوضح صافي الصادرات (xn)، الفرق بين قيمه الصادرات (x) وقيمه الواردات m=xn-m [١]

(٣)أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ١٩٩٧، ص١٤

المبحث الثاني

بعض المفاهيم الاساسية

٤-٢-١ إجمالي الناتج المحلي (gross domestic product) :

هوعبارةعن مجموعة قيم السلع والخدمات النها ئية التي ينتجها الاقتصاد خلال فتره زمنيه محدده تكون عادة سنه واحده.

4-2-2أجمالي الدخل القومي(gross domestic income) :

هو مجموعه دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في العمليات الانتاجية خلال فترة زمنيه محددة تكون عاده سنه واحده.

4-2-3الإنفاق الكلي(total expenditure) :

هو عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع ويمثله الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (الصادرات –الواردات)وذلك خلال فترة زمنية تعرف بسنة.

❖ **معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي :**

في علم الاقتصاد معامل انكماش الناتج المحلي يعني معدل الاسعار لكل المنتجات النهائية في وقت زمني (سنوي) محدد، يستخدم معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي غالبا لمعرفه نسبة التضخم .

❖ **طرق الحسبة :**

معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي =(الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ÷ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)×١٠٠

- الناتج المحلي الاسمي = الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السنه الحالية
- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعني الناتج المحلي بالأسعار في السنه الاساسي(احد السنوات السابقة)

- معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي في السنه الاساسيه =١٠٠(بشكل دائم).[١]

استنتاج التضخم :

بعد استخراج معامل انكماش الناتج المحلي من السنتين [السنه الحاليه (أ) والسنة الاساسية (ب) نستخرج معدل التضخم (أو فرق الاسعار بين السنتين)]

(أ-ب÷ب)×١٠٠

فلنفترض أن معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية =١٣٣

نسبه التضخم =٣٣%=١٠٠×(١٠٠÷١٣٣-١٠٠)

٤-٤مقاييس الدخل والإنتاج القومي :

مقاييس الدخل والانتاج القومي هي مقاييس تستعمل في تقدير الاقتصاد لتقدير قيمة السلع والخدمات المنتجة في دوله معينة وهذه المقاييس هي الانتاج القومي والدخل القمومي والإنفاق القومي .

٤-٥الانتاج القومي :

هو مجموع ما انتج في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات المادية وغير المادية في فترة معينه وهو نوعين من الانتاج .

اولآ :إنتاج مادي :يتمثل في المنسوجات والمصنوعات وغيرها(السلع).

ثانيآ : إنتاج غير مادي :مثل التعليم والرعاية الصحية والدفاع والامن وغيرها (الخدمات).

٤-٦الناتج القومي :

مجموع القيم النقديه للسلع والخدمات لتي تم صنعها اوتقديمها للمجتمع خلال سنة أوفترة زمنيه معينه ،والمقصود بالسلع لتي تم صنعها اوتقديمها خلل سنه أو فتره زمنيه معينة .

[١] خالد الوزني ،،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار وائل للنشر، ١٩٩٨ ص١٩

والمقصود بالسلع هو الشكل النهائي لها ومفهوم الناتج الوطني أو القومي هو مفهوم مشبه لمفهوم لنتج المحلي الاجمالي(gdp) يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة والموارد المملوكة محلياً [١]

ظهر مفهوم الناتج القومي لأن مفهوم الإنتاج القومي لايكفي لتحديد مستوي الإسهام في النشاط الانتاجي لاقتصاد القومي.

مثال :

يوجد لدينا مصنع للحديد والصلب يقوم بأنتج الحديد الذي يستفيد منه مصنع السيارات ،فلا يمكن القول ان المشروع الاول لانتاج الحديد مقدار كذا من الصلب والمشروع الثاني لأنتاج السيارات ينتج ماقيمته كذا من السيارات ولكن مصنع الحديد يقوم بتمويل المادة الأولية [٢]

(خام الحديد) إلي سلعه نصف مصنعه ثم يقوم مصنع السيارات بتحويل السلع نصف المصنعه الي سلع تامة الصنع (سيارات) وتسمي هذه العملية بالأستهلاك الوسيط .

ولتلافي خطأ الازدواج المحاسبي ينبغي أن يقدر الاسهام الانتاجي لإقتصاد القومي وفقآ لما يسمي القيمة المضافة أو قيمة الانتاج القومي . فالناتج القومي = الإنتاج الاجمالي – الاستهلاك الوسيط

الدخل القومي يمكن تعريفهعلي انه مجموع الإنفاق علي المنتاج النهائية خلال فترة معينه من قبل كل المستهلكين في إقتصاد القطر،ذلك أن السلع و الخدمات النهائية المنتجة تستعمل عاده إما لغرض الاستهلاك والاستثمار.

ويفترض عند احتساب قيم السلع والخدمات المنتجة استبعاد المنتجات الوسيطة التي تنتج في مراحل الانتاج وتستعمل مره ثانته في إنتاج سلع اخري، وذلك

---

(١) صقر أحمد صقر ،التحليل الأساسي، الكويت ،١٩٨٣،ص٢٥

(٢) حسن النجفي ،القاموس الاقتصادي، (مطبعة الادارة العلمسة،بغداد ١٩٩٧)،ص ١٤

بسبب ان هذه السلعو الخدمات الوسيطة قد دخلت مرتين في حساب الانتاج ،مره موجبه بصوره إنتاج ومره سالبه علي شكل موارد مستعمله في العملية الانتاجية.

يؤدي توزيع عناصر الانتاج الاولية التي ادت الي ظهور الانتاج ومع هذه الزوايا نحصل علي الدخل القومي ويمكن تقسيمه:

*دخول العمل:تتكون من الاجور والمرتبات والمكافئات المكتسبة من المساهمة في العملية الانتاجية.[1]

*دخول الملكية:تتكون من الفوائد والارباح والريع ودخول الملكية ويوجد متحصلات اخري لا تعتبر جزءا من الدخل القومي مثل الاعانات الاجتماعية والهيئات والتبرعات،وايضا الكسب او الخسارة الراسمالية لا تدخل في تقدير الدخل القومي ،لان هذه المتحصلات لم تنتج من الاسهام في الانتاج المادي.

الإنفاق القومي:هو مجموعة ما ينفق خلال فترة معينه علي الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي،فالناتج القومي يستخدم جزء منه في اشباع الحاجات.

المبحث الثالث

[1] حسن النجفي ،القاموس الاقتصادي، (مطبعة الادارة العلمسة،بغداد ١٩٩٧)،ص ١٥

طريقة تقدير الناتج المحلي الاجمالي

يمكن تقدير هذا الناتج كما هو معروف بثلاثة طرق وهي :

4-3-1طريقة الانتاج او القيمة المضافة:

وهي ناتج جميع القيم المضافة،بند الموازنة في حساب الانتاج لكافه الوحدات المؤسسية:

الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق (GDP) = الناتج+الضرئب–الاعانات علي المنتجات.

4-3-2طريقة الإنفاق:

وتشير إلي حاصل جمع جميع أشكال الإنفاق : الاستهلاك والتغير في المخزون والتكوين الرأسمالي الثابت

وفيما يلي نستعرض بعض المفاهيم المهمة المستخدمه في الحسابات القومية

- **أجمالي الناتج gross domestic product(gdp) وأجمالي الناتج القومي gross national product(gnp) .**[1]

يقوم اجمالي الناتج المحلي بأحتساب قيم السلع التهائية والخدمات التي تم انتاجها محلياً إلا ان هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين (وشركات اجنبيه مثلاً) ، مما يعني أن هنالك عوائد لعناصر الانتاج تذهب إلي الخارج وفي نفس الوقت فأن هنالك عناصر إنتاج وطنيه تعمل بالخارج ومن ثم فأنها تحصل علي عوائد يتم تحويلها إلي الداخل ويمثل الفرق بين هذه العوائد المحولة إلي الخارج والعوائد المحولة الي الداخل بصافي عوائد عناصر الانتاج (net factor pay ments) وعند إضافة صافي عوائد عناصر الانتاج إلي إجمالي الناتج المحلي فإننا نحصل علي إجمالي الدخل القومي(gnp).

---

(1) احمد الجامع ، التحليل الاقصادي الكلي دار النهضة العربية ،١٩٨٧ م ص ٢٨

اجمالي الناتج القومي = صافي عوائد عناصر الانتاج +اجمالي الناتج المحلي – صافي الناتج المحلي (net domestic product) .

ان انتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الالات والمعدات والمباني والتي نفقد نسبة معينه من عمرها أوطاقتها الانتاجية مع مرور الوقت ويسمي هذا بأهلاك رأس المال depreciation .

3-3-4 طريقة الدخل :

وهنا نقوم بجمع كافة أشكال الدخول كالتالي :

الدخل القومي الاجمالي = الناتج الاجمالي المحلي بأسعار السوق + الضرائب ناقصآ الاعانات علي الانتاج والواردات+تعويضات العاملين(صافي المستلم من العالم الخارجي)+ دخل الملكية (صافي المستلم مع العالم الخارجي).

او الدخل القومي الاجمالي المحلي = الناتج الاجمالي + المحلي صافي دخل الملكية من الخارج

اما الدخل المحلي الاجمالي (أو مكونات الدخل للناتج المحلي الاجمالي) =تعويضات العاملين +الضرائب علي الانتاج والواردات – الاعانات +فائض التشغيل ÷ الدخل المختلط .

علمآ بأن الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عوامل الانتاج =الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق– صافي الضرائب علي الانتاج والواردات.

اجمالي الناتج القومي = صافي عوائد عناصر الانتاج+ اجمالي الناتج المحلي – صافي الناتج المحلي(Net domestic product(Ndp)).[1]

ان انتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الالات والمعدات والمباني والتي نفقد نسبه معينه من عمرها أوطاقتها الانتاجية مع مرور الوقت[2]

(١) مرجع سبق زكره

ويسمي هذا بأهلاك رأس المال (depreciation of capital)يقوم المنتج نتيجه ذلك بتخصيص مبلغ معين لصيانه الالات والمعدات ومن أجل شراء الالات ومعدات جديدة تحل محل القديمة وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهلاك رأس المال من اجمالي الناتج المحلي نحصل علي صافي الناتج المحلي:

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – إهلاك رأس المال – الدخل الشخصي .

الدخل الشخصي (personal income) :

يتكون صاف الدخل المحلي من اجور، ومرتبات ، وارباح ،وفوائد وايجارات، وريع، واخيراً الدخول الاخري.

ويمكن التوصل الي الدخل الشخصي كمايلي :

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – اقساط معاشات التقاعد –ضرائب ارباح الشركات –ارباح محتجزة +مدفوعات الضمان الاجتماعي +إعانات فرديه [١١].

الدخل الشخصي المتاح (personal disposable income) :

وهو الدخل الذي يمكن للفرد التصرف فيه وانفاقة علي استهلاك السلعه والخدمات المتعددة وتوفير الباقي في صورة ادخار ويمكن التوصلالي تحديد مستوي الدخل الشخصي المتاح كما يلي :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضرائب الدخل

الاستهلاك (consumption) والادخار(saving) :

يقوم الفرد بعد حصولة علي الدخل الشخصي المتاح بتوزيعه علي الاستهلاك والادخار أو :

الدخل الشخصي = الاستهلاك + الادخار

[11] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،عمان ٢٠١١م ص٤٥

الفصل الخامس

الاطار التطبيقي

5-1وصف النموزج:

5-1-1مفهوم النموزج :

يعرف النموزج الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو مكانيكية هذه العلاقات.

5-1-2تعريف متغيرات النموزج:

(١)المتغير التابع(الناتج المحلي الاجمالي(gross domestic product):

هو مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة.١

(٢)المتغير المستقل (الإنفاق العام (Government expenditure) :

5-1-3مصادر بيانات متغيرات النموذج:

تم الحصول علي بيانات النموذج من بنك السودان والجهاز المركزي للاحصاء .

5-1-4 البرنامج المستخدم في تحليل النموزج :

سيتم استخدام برنامج E-views .

5-2اختبار سكون السلسله :

5-2-1 تحليل استقرار بيانات السلسلة الزمنية :

بيانات السلسله الزمنية غالبا مايوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه أوفي اتجاهات معاكسة اي ان وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموزج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة وبالتالي فأن الانحدار الذي نحصل علية بين متغيرات السلسلة

الزمنية يكون غالباً زائفاً كما ان الخواص الاحصائية لتحليل الانحدار تفتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة .

5-2-2 أختبارات سكون السلسلة :

هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار سكون السلسلة من اهمها :

١-الرسم التاريخي لسلسلة .

٢-اختبار جزور الوحدة Unit RootTest.

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات المستخدمة في التطبيقات العلمية ويعزي هذا الاختبار إلي كل من ديكي -فولر (DF) مضمونه هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغه القياسية المقترحة يساوي الواحد فأن هذا يؤدي إلي وجود مشكلة جزور الوحدة الذي يعني عدم استقرار البيانات .

نرفض دعوي العدم إذا كانت tc>t ، تمثل tc القيمة الحرجة

5-2-3 طرق التخلص من عدم سكون السلسلة :

١-ايجاد الفروق للبيانات .

٢-القيم اللوغريثمية .

5-2-4: اختبار سكون السلسلة لمتغيرات النموزج :-

أوضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة (g،gdp) لاختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن من خلال اختبار جزر الوحدة باستخدام طريقة ديكي فولرأن السلسلة الزمنية لناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام غير مستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة في فروقها

الجدول التالي يوضح نتائج أختبار ديكي فولر الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة .

جدول رقم (5–1)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	الاستقرار	نوع الإختبار
Gdp	3.593396	2.9907	الفرق الاول	ADF
Gv	٤.٦٨٥٠٩٧	٢.٩٩٦٩	الفرق الثاني	ADF

3–5 أختبار التكامل المشترك(CO-INTEGRATION):

يتم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بأستخدام طريقه Engle-Granger)ذات الخطوتين بتقدير المعادلتين والتي تسمي انحدار التكامل المشترك بأستخدام طريقة المربعات الصغري الاعتيادية (OLS) :

ثم يتم أختبار استقرارية البواقي (et) وبمقارنة قيم tالجدولية مع tالمحسوبة لجذر الوحدة للبواقي نجد أن قيم tالمحسوبة اكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية ٥%بالتالي وجود تكامل مشترك بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي اي المتغيران يتحركان مع الزمن .

جدول رقم(5-2)

يوضح نتائج اختبار سكون البواقي .

معادلة الانحدار	القيم الحرجة مستوي معنوية 0.5	القيم الجدولية لأختبار البواقي
GDPG	2.9798	3.951620
G GDP	2.9798	6.096306

المصدر :الباحث من برنامج EVIEWS

5-4 اختبار السببية (CAUSALITY) :

أشار (Granger) الي انة اذا كانت سلسلتان متكاملتان ،فلا بد من وجود سببية (yt) علي الاقل في أتجاة واحد . المتغير (yt) يسبب(xt) اي يمكن توقع قيم (xt)بأستخدام قيم (yt).

ويعتبر اختبار جرانجر حساسا لاختبار الفجوة الزمنية المناسبة للمتغيرات التفسيرية في معادلات العلاقة السببية حيث انة في حالة الفجوة الزمنية المختارة اقل من الفجوة الزمنية الصحيحة سيؤدي إلي تحيز النتائج أما إذا كانت اكبر ستكون المعالم غير ذات كفاءة علية سيتم اعتماد (HSIAO1981)من أجل التغلب علي هذه المشكلة لجرانجر وخطأ التوقع النهائي .

١. تحديد الفجوة الزمنية لناتج المحلي الاجمالي :

D(GDP)=F[D(GDPt-j)]

جدول رقم (5-3)

تحديد الفجوة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي

الفجوة الزمنية	خطأ التوقع النهائي
١	11.435
٢	10.045
٣	9.231
٤	*8.652

المصدر :الباحث من برنامج EVIEWS

٢. تحديد الفجوة الزمنية لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي:

log(GDP)=F[log(GDP) ، log(G)]

جدول رقم (5–4)

تحديد الفجوة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي

الفجوة الزمنية لناتج المحلي الإجمالي	الفجوة الزمنية لانفاق العام	خطأ التوقع النهائي
3	0	4.541
3	1	9.164
3	2	9.024
3	3	4.541*
3	4	9.164

المصدر :الباحث من برنامج EVIEWS

٣. تحديد الفجوة الزمنية لانفاق العام :

$$\log(g)=F[\log(g_{t-j})]$$

جدول رقم (5–5)

تحديد الفجوة الزمنية للإنفاق العام

الفجوة الزمنية لانفاق العام	خطأ التوقع النهائي
1	15.856
2	14.469
3	14.657
4	13.081*

المصدر :الباحث من برنامج EVIEWS

٤. تحديد الفجوة الزمنية لمعادلة الإنفاق العام:

$$\log(GDP_{t-j})]،Log(g)=f[logG_{t-j})$$

جدول رقم (5– 6)

تحديد الفجوة الزمنية لمعادلة الإنفاق العام

الفجوة الزمنية لانفاق العام	الفجوة الزمنية لناتج المحلي الإجمالي	خطأ التوقع النهائي
2	0	4.541
2	1	13.081
2	2	0.408*
2	3	12.941
2	4	13.941

المصدر :الباحث من برنامج EVIEWS

سببية جرانجر ستتم من خلال المعادلتين :

log(gdp) =a0+a1log(gdp)+a2log(g)+ut

log(g) =B0+B1log(g)-1+B2log(gdp)+ut

بعد تحديد الفجوات الزمنية يتم إجراء اختبار جرانجر للسببية الجدول ادناه يوضح نتائج اختبارات سببية جرانجر في المدي القصير .

جدول رقم (5-7)

العلاقة السببية في المدي القصير بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

معادلة الإنحدار	فترات الابطاء	قيم F المحسوبة	اتجاة السببية
Ggp علي g	(3)،3	21.0	G ← Gdp
G علي dpg	(2.2)	1.5	gdp ← G

المصدر :الباحث من برنامج EVIEWS

يوضح الجدول اعلاه أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تساعد في تفسير التغيرات في الإنفاق العام حيث بلغت قيمةF المحسوبة 21.0وهي معنوية عند

مستوي معنوية 5% اما التغيرات في الإنفاق العام لا تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة 1.5وهي غيرمعنوية عند مستوي معنوية5% وعلية توجد علاقة سببية في الأجل القصير تتجة من الناتج المحلي الإجمالي الي الإنفاق العام.

5-5نموزج تصحيح الخطأ :

من اجل اختبار العلاقة السببية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام يتم أضافة حد تصحيح الخطأ إلي معادلتي الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام فإذا كانت قيمة معامل التصحيح معنوية وسالبة دل ذلك علي وجود علاقة سببية في الأجل الطويل.

المعادلات بعد أضافة حد تصحيح الخطأ كالأتي :

$$\log(gdp) = a0+a1\log(gdp-3)+a2\log(g)+u1t+e_{c1t}$$

$$\log(g) = B0+B1\log(g-2)+B2\log(gdp-3)+u2t+e_{c2t}$$

جدول رقم (5–8)

العلاقة السببية في الأجل الطويل

معادلة الانحدار	فترات الابطاء	قيمةT المحسوبة	اتجاه السببية
GDPعلي G	3.3	1.32	من GDP الي G
Gعلي GDP	2.2	1.10	من G اليGDP

المصدر :الباحث من برنامج EVIEWS

وتوضح نتيجة الإنحدار اعلاه أن حد تصحيح الخطأ في معادلة الناتج المحلي الاجمالي بأستخدام أختبار T عند مستوي معنوية5% انها معنوية أما نتيجة اختبار t غير معنويةعند مستوي معنوية 5 % مما يعني وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الي الإنفاق العام في الإجل الطويل .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج :

١-عند فحص البيانات وأختبار استقرارية السلاسل ، وجد أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة في المستوي ولاكنها مستقرة في الفرق الاول لأختبار ديكي فولر ،وبيانات الإنفاق العام مستقرة في الفرق الثاني لأختبار ديكي فولر.

٢-دل أختبار (أنجل – جرانجر) للتكامل المشترك علي وجود تكامل مشترك بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي اي أن المتغيران يتحركان معا عبرالزمن.

٣-دل أختبارجرانجر للسببية أن هنالك علاقة سببية أحادية الاتجاة تتجه من الناتج المحلي الاجمالي إلي الإنفاق العام في المدي القصير .

٤-لأختبار العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في المدي الطويل تم أضافة حد تصحيح الخطأ ووجد أن هنالك علاقة سببية تتجة من الناتج المحلي الإجمالي إلي الإنفاق العام في المدي الطويل .

أتفقت نتائج الأختبارات مع فرضيات الدراسة :

- توجد علاقة سببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الأجمالي في الأجلين القصير والطويل.
- توجد علاقة سببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي تتجه من النموفي الناتج المحلي الاجمالي إلي النمو الإنفاق العام في الأجلين القصير والطويل .

- زيادة الانفاق العام تزيد في النمو الاقتصادي .

التوصيات :

١-توجية الإنفاق العام نحو قطاعات أنتاجية مما ينعكس بصورة مباشره علي الناتج المحلي الاجمالي بالتالي زيادة رفاهية المجتمع.

٢-توفير قاعدة بيانات للباحثين تساعد في توفير المعلومات بصورة دقيقة وواضحة مما يساهم بصورة إيجابية في البحث العلمي .

٦-٣ قائمة المصادر والمراجع :

١. أحمد الجامع ، التحليل الاقتصادي الكلي ،دار النهضة العربية ١٩٨٧م.

٢. أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر ١٩٩٧م.

٣. أحمد عبد السميع علام ، الماليه العامه ، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية ، الطبهة الاولي ،٢٠١٢م .

٤. أقبال أحمد علي محمد ، العلاقة السببية بين النفقات الحكومية وأتجاهات الايرادات الضريبية بالتطبيق علي السودان (١٩٧٠-٢٠٠٤م) ،جامعة الخرطوم ٢٠٠٨م .

٥. أمال عبد الفتاح عبد الفراج العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية ١٩٩٢-٢٠٠٢م، جامعة الخرطوم ٢٠٠٩م.

٦. المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ٢٠١١م.

٧. منذر العواد، استخدام نمازج var في التنبؤ ودراسة العلاقه السببيه بين اجمالى الناتج المحلى الاجمالى واجمالى التكوين الراسمالى فى سوريه، ، جامعة دمشق ٢٠١٢م .

٨. الهادى محمد احمد ادم ، اختلاف التباين ودراسة تطبيقه على نموزج الناتج الحلى الاجمالى فى السودان الفتره١٩٧٥-٢٠٠٦م جامعة السودان ٢٠٠٩م.

٩. بشير عبد الله ، العلاقة بين الاستثمار والأدخار في الاقتصاد الليبي للفترة 19970-2005، ،المجلة الجامعة ، العدد 15،المجلد الثاني 2013م.

١٠. بشير عبدالله بلق ،العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي ، المجلة الجامعة – العدد ٥ ،المجلد الثاني ،٢٠١٣م

١١. حسن النجفي ، القاموس الاقتصادي ١٩٧٧م.

١٢. خالد الوزني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار وائل للنشر ١٩٩٨م.

١٣. سالم حسين الغالى، الإنفاق الحكومى واختيار قانون فاجنر في العراق للمده١٩٧٥-٢٠١٠م جامعة القادسيه ٢٠١٠م.

١٤. السيد عبد المولي ، المالية العامة ، القاهرة ، دار الفكر العربي .

١٥. صقر أحمد صقر ، التحليل الأساسي ، الكويت ١٩٨٣م .

١٦. عبد الكريم بركات ، الاقتصاد المالي ، منشورات دار الجامعة دمشق ،١٩٨٧م.

١٧. عبد الله ابراهيم نور الدين العلاقة السببيه بين عرض النقدوسعر الصرف فى ليبيا ، جامعة سبها ٢٠١٣م.

١٨. عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٥م.

١٩. على سيف المزروعى ،اثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى دول الامارات (١٩٩٥ -٢٠٠٩م) ،جامعة دمشق ، ٢٠١٢م.

٢٠. فاروق رفيق التهتمونى، العلاقه السببيه والتكامل المشترك بين موشرات بورصه عمان للاوراق الماليه ٠ ،الجامعة الاردنيه الهاشميه ، ٢٠١٢م.

٢١. فاضل أحمد علي وممدوح الدسوقي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد القياسي التحليلي**، جامعة قاريونس، ليبيا ١٩٩٦م ص ص ١٢٤ – ١٢٧.

٢٢. ماجدة محمد الحسين الصديق ،دراسة قياسية لاثر العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الاقتصادي في السودان من(١٩٦٠–٢٠٠٥) .،جامعة الخرطوم ٢٠١٢م.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

1- Robert Engle ،PaulNewbold ،Phillips (1957)، and Sargan(1964)، Davidson، Hendry، Srba and Yeo (1978)، Sims 1981.

2- LARDICS .et mignon v. ،(2002)(٢)"econommetrie des series temporelles macroeconomiq et financiers" Ed .Economica-paris.pp.99-101.